الشؤون العربية والأمن القومي:

تطورات الوضع في الجمهورية اليمنية

ان مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يأخذ علما بعقد الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2025/5/15، والتوصيات الصادرة عنه لمتابعة تنفيذ قرارات قمة البحرين (2024)،
- واذ يؤكد على القرارات السابقة في هذا الشأن وآخرها قرار قمة البحرين رقم 863 بتاريخ 2024/5/16، وعلى قرارات المجلس الوزاري وآخرها القرار رقم 9100 د.ع (163) بتاريخ 2025/4/23،

يُقـــرر:

1- الالتزام بوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية.

2- التأكيد على استمرار دعم الحكومة اليمنية الشرعية بقيادة مجلس القيادة الرئاسي برئاسة الرئيس د. رشاد محمد العليمي لما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار، ورفع المعاناة عن الشعب اليمني، واستعادة الدولة الشرعية، وتحقيق السلام الشامل والمستدام في اليمن.

3- تأييد موقف الحكومة اليمنية المتمسك بخيار السلام على أساس المرجعيات الثلاث المتفق عليها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015)، والقرارات الدولية ذات الصلة، والإشادة بالتفاعل الإيجابي للحكومة اليمنية مع المقترحات والمبادرات الدولية الهادفة إلى وقف الحرب وإرساء دعائم السلام المستدام في اليمن.

4- دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة اليمنية الرامية إلى رفع المعاناة عن كاهل الشعب اليمني، والتخفيف من الآثار والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الكارثية للحرب، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية وإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، ودعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود العربية والدولية لمجابهة تحديات النقص الحاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى في اليمن واتخاذ الخطوات الضرورية من أجل مجابهة خطر المجاعة، والتداعيات الناجمة عن أزمة الغذاء الدولية.

5- مساندة جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد هانس جروندبرج من أجل استئناف العملية السياسية والوصول إلى تسوية سياسية شاملة تؤدي إلى وقف الحرب وإحلال السلام المستدام في اليمن.

6- الترحيب بإعلان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد هانس جروندبرج يوم السبت 2023/12/23 عن توصل الأطراف اليمنية للالتزام بمجموعة من التدابير تشمل تنفيذ وقف إطلاق نار يشمل عموم اليمن، وإجراءات لتحسين الظروف المعيشية والانخراط في استعدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة تحت رعاية الأمم المتحدة، وتقديره للأدوار الفاعلة التي لعبتها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في دعم الطرفين للوصول إلى ما تضمنه ذلك الإعلان.

7- إدانة استهداف المليشيات الحوثية الإرهابية للمؤسسات الاقتصادية والنفطية في اليمن واعتبار هذا الفعل المدان اعتداء خطيرا على المقدرات والموارد الاقتصادية للشعب اليمني. إن هذه الهجمات، والتهديدات باستهداف المنشآت المدنية والتجارية والاقتصادية في المنطقة، وإفشال وإجهاض مساعي تمديد وتوسيع الهدنة وتدمير البنية التحتية الاقتصادية للشعب اليمني ومقدراته، تمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وتقويضاً للجهود الدولية الرامية لإنهاء الحرب وتحقيق السلام في اليمن، كما تعد كذلك تهديداً سافراً لإمدادات واستقرار سوق الطاقة على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب العمل بشكل صارم لإدانة ومنع تكرار هذا السلوك الإرهابي.

8- دعوة مجلس الأمن والمجتمع الدولي لإعادة النظر في التعامل مع استمرار الميليشيات الحوثية الانقلابية في خرقها للاتفاقيات والمبادرات الهادفة إلى إحلال السلام في اليمن وممارسة الضغط عليها للانخراط بحسن نية في جهود التهدئة وإحلال السلام، والحيلولة دون استغلال الوضع الراهن للتحشيد العسكري وإعادة التموضع في مناطق مختلفة من اليمن تمهيدا للقيام بدورات جديدة من التصعيد والعنف، ومضاعفة الجهود لدفع هذه الميليشيات للوفاء بالتزاماتها، وفي المقدمة فتح المعابر والطرق الرئيسية في المناطق التي يسيطرون عليها، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين وفقا لمبدأ الكل مقابل الكل .

9- إدانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمارسها المليشيات الحوثية الإرهابية، بما في ذلك أعمال القتل والخطف والإخفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفي للنساء والاعتداءات الجنسية عليهن، وتفجير المنازل، واستهداف المستشفيات ودور العبادة واستخدام الأعيان المدنية، لاسيما المدارس والمستشفيات للأغراض العسكرية والقصف العشوائي للمناطق السكنية واستهداف المدنيين العزل وإدانة قيام الميليشيات الحوثية بزراعة الألغام.

10- دعوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة للضغط على الانقلابيين الحوثيين لوقف مسلسل الاعتقالات والإجراءات التعسفية القمعية والإطلاق الفوري لسراح المعتقلين والأسرى والمحتجزين

والمختطفين والسجناء السياسيين ومعتقلي الرأي والصحفيين وموظفي المنظمات والسفارات الاجنبية.

11- التحذير من خطورة تدهور الوضع الإنساني والصحي في اليمن، ومضايقة الميليشيات الحوثية للكوادر العاملة في المجالين الإنساني والصحي ، مما أدى الى تفاقم انتشار الأمراض والأوبئة، وحدوث نقص حاد في الغذاء والدواء والخدمات الطبية، والدعوة إلى تكثيف تقديم المساعدات الإنسانية والطبية، ودعم القطاع الصحي في مختلف أنحاء اليمن ومده بالمستلزمات والمعدات الضرورية، ومجابهة مخاطر تفاقم انتشار الأوبئة والأمراض، ودعم خطط وجهود الإصحاح البيئي في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، والدعوة لتكاتف الجهود العربية والدولية لمواجهة تفشي وباء الكوليرا وأمراض الإسهال المائي ومرض شلل الأطفال في المناطق التي تقع تحت سيطرة الميليشيات بسبب السياسة الممنهجة التي تتبعها لمنع وصول اللقاحات للمواطنين.

12- إدانة الممارسات الحوثية التي كانت السبب الحقيقي في تفاقم الوضع الإنساني والصحي في اليمن -والتي نجمت في المقام الأول عن انقلاب الميليشيات الحوثية على الحكومة الشرعية- واستخدامها للوضع الإنساني وسيلة لابتزاز المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وتجييرها المساعدات الدولية لتمويل آلة الحرب ولتعزيز سلطتها غير الشرعية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

13- دعم جهود الحكومة اليمنية لمواجهة الاضرار الناجمة عن السيول والفيضانات التي ضربت عدد من المحافظات اليمنية في شهر أغسطس/آب 2024، وأدت الى اضرار جسيمة في البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة ووفاة عشرات المواطنين، وتقديم المساندة والدعم لمواجهة تداعيات السيول، واغاثة المتضررين واعادة تأهيل البنية التحتية، ومنع انتشار الاوبئة والمزيد من الخسائر في الارواح والممتلكات.

14- دعوة إيران إلى الالتزام بمبادئ القانون الدولي وانتهاج سياسة حسن الجوار العربي- الإيراني والتوقف عن دعم الميليشيات الحوثية بالأموال والخبرات والأسلحة، بما في ذلك إمدادها بشحنات الصواريخ الباليستية إيرانية الصنع التي تقوم بتهريبها إلى اليمن، ووقف تشجيعها لها على الاستمرار في تقويض مساعي العودة للعملية السياسية وعرقلة الجهود الدولية لوقف الحرب والعنف والإرهاب، وتحويل المناطق التي تسيطر عليها في اليمن إلى منصة لإطلاق الصواريخ الباليستية لتهديد الملاحة البحرية الدولية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، والتسبب في احداث كوارث بيئية لليمن والمحيط المجاور، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً للأمن الاقليمي والدولي، ويعتبر خرقاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ومنها القرار رقم 2216 ودعوة المجتمع الدولي الى مواصلة الضغط على طهران لوقف تدخلها في الشأن اليمني ووقف دعمها للميلشيات الانقلابية الحوثية والكف عن خرق القرارات الدولية التي تنص على حظر تصدير السلاح للمليشيات الحوثية.

15- إدانة الانتهاكات التي تواصل الميليشيات الحوثية الارهابية ارتكابها ضد الأطفال، والاستمرار في تجنيدهم ووضعهم في معسكرات التدريب العسكري والزج بهم في أتون العمليات الحربية، وإدانة التحريف والتشويه الممنهجين للمؤسسات والمناهج التعليمية، وخطورة إذكاء النزعات والانقسامات الطائفية، ونشر الادعاءات التي تكرس خرافة التفوق والحق في السلطة والثروة لشريحة معينة من المجتمع اليمني، الأمر الذي يعود باليمن إلى عصور التخلف.

16- التأكيد على ضرورة إلزام المجتمع الدولي ومجلس الأمن للمليشيات الحوثية بالتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم بما في ذلك الاتفاق بشأن مدينة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وآلية التنفيذ الخاصة بتفعيل اتفاق تبادل الأسرى، وبيان التفاهمات حول مدينة تعز، ودعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى توفير الضمانات الدولية للحد من استمرار وعرقلة المليشيات الحوثية لتنفيذ تلك الاتفاقات ورفضها مبدأ الانسحاب وعرقلة فتح الممرات الإنسانية، وإعاقتها المستمرة لعمل موظفي الأمم المتحدة.

17- إدانة استخدام المليشيات الحوثية لمدينة الحديدة وموانئها لتجهيز وزراعة الألغام البحرية وتهريب الأسلحة وأنشطة القرصنة، واستخدام الزوارق الحربية في مهاجمة السفن التجارية وتهديد الملاحة البحرية الدولية، واحتجاز السفن التجارية عنوة في الممرات الملاحية الدولية والتسبب في احداث كوارث تلحق اضرارا وكوارث بيئية جسيمة نتيجة إغراق الناقلات المحملة بالنفط والمواد الكيميائية، وما يمثله ذلك من انتهاك لقواعد القانون الدولي و القانون الدولي الإنساني لما ينجم عنه من عواقب على البيئة البحرية ليس فقط على السواحل الغربية والجنوبية لليمن بل خطورته البيئية والملاحية كذلك على الدول المطلة على البحر الأحمر من الناحية الإفريقية. وإدانة فرض المليشيات الحوثية القيود والعراقيل أمام عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (أونمها UNMHA).

18- التأكيد على أن الحكومة الشرعية هي صاحبة الحق السيادي في تعزيز أمن وسلامة البحر الأحمر، وما يتبعه من استقرار للمنطقة والعالم، وتحميل مليشيا الحوثي مسؤولية جر اليمن والمنطقة إلى أن تكون ساحة مواجهة عسكرية لأغراض دعائية صرفه، وبدعاوى وادعاءات مضللة لا علاقة لها حقيقة بنصرة القضية الفلسطينية، والتأكيد على أن السبيل الوحيد لحماية وصون الأمن والسلم الدوليين يتمثل في دعم الحكومة الشرعية لاستكمال بسط نفوذها على كامل التراب الوطني للجمهورية اليمنية، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وعلى وجه الخصوص القرار 2216.

19- الترحيب بقرار مجلس الأمن رقم 2675 الصادر عن اجتماعه المنعقد بتاريخ 15 فبراير/ شباط 2023 بشأن تمديد نظام العقوبات في اليمن، رداً على الانتهاكات الصارخة والاعتداءات الأثمة التي ارتكبتها هذه الميليشيات في اليمن وخارج حدوده، وبما من شأنه الحد من القدرات العسكرية

لهذه الجماعة الانقلابية، بما في ذلك منع تهريب الأسلحة الذي يؤدي إلى إطالة أمد الحرب، ومفاقمة الأزمة الإنسانية في اليمن.

20- إدانة العدوان الاسرائيلي وانتهاك دولة الاحتلال الإسرائيلي لسيادة الأراضي اليمنية، والذي يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وكل الأعراف والقوانين الدولية، وتحميل الاحتلال الاسرائيلي المسؤولية الكاملة عن اي تداعيات جراء غاراتها الجوية.

21- دعم مطالب الحكومة الشرعية بنقل مقرات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى العاصمة المؤقتة عدن لتخفيف الضغط المفروض من قبل المليشيات الحوثية على عمل هذه المنظمات، وضمان توفير بيئة ملائمة وسليمة لممارسة مهامها، واستمرار ممارسة مهامها الإنسانية دون قيود أو عراقيل وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات المحتاجة والأكثر ضعفاً. والمطالبة باتخاذ تدابير من قبل مكاتب الأمم المتحدة في اليمن لحماية العاملين فيها وإنقاذ حياتهم، ومطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغط على المليشيات الحوثية لاتخاذ إجراءات عاجلة لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني، وإطلاق سراح المختطفين والمحتجزين دون قيد أو شرط.

22- إدانة استمرار المليشيات الحوثية منذ 2024/6/25 في احتجاز أربع طائرات تابعة لشركة الخطوط الجوية اليمنية مع طواقمها الفنية في مطار صنعاء، وهو ما يضاف إلى العراقيل والتجاوزات التي تمارسها المليشيات الحوثية ضد شركة الخطوط الجوية اليمنية -الناقل الوطني للمسافرين من وإلى اليمن- منذ إعادة تدشين الرحلات من مطار صنعاء، وإدانة تجميد الميليشيات الحوثية لأرصدة الشركة التي تتجاوز 130 مليون دولار أمريكي منذ شهر مارس/آذار 2023، ودعوة مجلس الأمن الى الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإلزام المليشيات الحوثية بإنهاء هذه الممارسات غير القانونية والتجاوزات بحق شركة الخطوط الجوية اليمنية، والإفراج فورا عن الطائرات المحتجزة وطواقمها الفنية، وأرصدتها المجمدة.

23- الإعراب عن التقدير لكافة الدول العربية التي ساهمت وتساهم في تقديم المساعدات لليمن في المجال الإنساني والإغاثي، وفي كل مجالات الدعم الأخرى المقدمة للشعب اليمني وحكومته الشرعية، والإعراب عن التقدير للدور الذي يقوم به التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة تحديات التنمية وتقديم الخدمات، والتقدير للدور الإنساني الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة في اليمن والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن والهلال الأحمر الإماراتي في دعم برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وإعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات في المناطق المحررة وتثمين الجهود والمساهمات التي بذلتها وتبذلها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عُمان

والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وتحقيق برامج إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي في اليمن.

24- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم الدعم الفني والمادي لحكومة الجمهورية اليمنية في إطار برنامج تكاملي يسهم في إعادة الإعمار والتعافي، ويسهم خصوصا في الاستثمار في خطط التنمية وتحقيق التغطية الشاملة للخدمات الصحية في مختلف انحاء اليمن بالإضافة إلى دعم برامج التوظيف والتمكين للشباب وبرامج دعم المرأة، وإعادة تأهيل الشباب والأطفال الذين يتم تجنيدهم في الحرب وتشغيل الأسر المنتجة وتوفير الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

25- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى مساندة الحكومة اليمنية في وضع وتحقيق خطة عاجلة لدعم قطاع التعليم والتنمية البشرية، ومنع العملية التربوية والتعليمية من الاستمرار في الانهيار، ووضع حد لتأثير التنظيمات والمؤسسات المتطرفة بكافة أنواعها على المناهج والنظام التعليمي والوعي المجتمعي عموما في مختلف أنحاء اليمن، ووضع الخطط الضرورية لمواجهة ممارسات المليشيات الحوثية الرامية إلى التحريف والتشويه الممنهجين للمؤسسات والمناهج التعليمية، والتحذير من الآثار الكارثية لتدهور التعليم على مستقبل الأجيال القادمة، وما يشكله ذلك من تحديات مستقبلية خطيرة سوف تتفاقم تأثيراتها السلبية صوب إحداث المزيد من التمزق الذي طال النسيج المجتمعي. إن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي مدعوين إلى المساهمة الفاعلة لمواجهة الضرر والدمار الذي لحق بالمدارس كلياً أو جزئياً، ودعم تأهيل الكوادر التربوية والتعليمية، وتوفير الوسائل والمعدات الأساسية التي دمرت الحرب جزءاً كبيراً منها، وفي هذا السياق تبرز الأهمية القصوى لدعم الحكومة اليمنية في خططها الهادفة الى رفع رواتب المعلمين والمعلمات، وضمان عدم انقطاعها،

26- دعوة الدول والجهات المانحة التي شاركت وساهمت في مؤتمر المانحين لليمن في جنيف بتاريخ 27 فبراير/ شباط 2023 وفي بروكسل بتاريخ 7 مايو/أيار 2024، إلى الإيفاء بتعهداتها، ودعوة المجتمع الدولي الى توفير كامل الدعم المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية خلال العام الجاري (2025) لمواجهة الحجم المتزايد للاحتياجات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأوبئة والأمراض التي يمكن الوقاية منها، وتهديد الكوارث الطبيعية المتكررة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لليمن.

27- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة العاجلة للحكومة اليمنية في جهودها لحل مأساة النازحين اليمنيين والعمل للضغط من اجل وقف استهداف وقصف جماعة الحوثي لمخيماتهم، والتأكيد على أهمية مضاعفة المساعدات الإنسانية في المناطق شديدة التضرر من ويلات الحرب الحوثية، وتكثيف الجهود العربية والدولية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين في اليمن ومواجهة تحديات

الوضع الإنساني الخطير الذي ترتب على عمليات النزوح المتزايدة جراء الاعتداءات الحوثية على السكان الأمنين في مختلف مناطق اليمن.

28- الترحيب بموافقة الحكومة اليمنية على تسيير الرحلات الجوية من وإلى مطار صنعاء رغم العراقيل العديدة التي خلقتها الميليشيات الحوثية، والترحيب كذلك بموافقة الحكومة اليمنية على دخول سفن المشتقات النفطية الى ميناء الحديدة، وإدانة استيلاء المليشيات الحوثية على الرسوم الجمركية والضريبية لهذه المشتقات التي تكفي لتغطية الجزء الأكبر من مرتبات موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين في مناطق سيطرة الميلشيات الحوثية، وإدانة استمرارها في تحصيل وجباية هذه الإيرادات وحرمان الموظفين من مرتباتهم وتسخيرها لمجهودها الحربي وعملياتها العدائية ضد اليمنيين واطالة أمد الحرب وحالة عدم الاستقرار في اليمن.

29- دعم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة التطرف والإرهاب بكل انواعهما، والتأكيد على أهمية تضافر الجهود اليمنية والعربية والدولية لمجابهة ومعالجة الأسباب والظروف التي وفرت بيئة ملائمة لانتشار الفكر المتطرف، وتزايد نشاط التنظيمات والجماعات الإرهابية والظلامية في اليمن، تلك الجماعات المتطرفة التي تسعى لتنفيذ مخطط إرهابي خطير يستهدف أمن واستقرار اليمن والمحيط الاقليمي المجاور والأمن القومي العربي، والدعوة إلى تعزيز التعاون المشترك من أجل تنفيذ استراتيجية شاملة وخطط وبرامج تهدف إلى اجتثاث التطرف والإرهاب في اليمن من جذورهما.

30- دعوة المجتمع الدولي والحكومات والمؤسسات المعنية العربية والدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المعنية إلى اتخاذ إجراءات فعالة وعملية لحماية التراث والموروث الثقافي اليمني والعمل على مواجهة المخاطر والمهددات المختلفة التي تجابهه بسبب الوضع الراهن والذي أدى إلى تعرضه للتدمير والتهريب والنهب على نحو ممنهج، ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على اتخاذ الخطوات المناسبة لتسهيل العودة الآمنة للآثار والممتلكات الثقافية المنهوبة إلى المؤسسات المعنية في الحكومة اليمنية.

(ق.ق: 908 د.ع (34) – ج 2 – 2025/5/17)